المساحة الأولى بوضع الأحكام والقوانين والتشريعات اللازمة في اكمل نظام اجتماعي يريد إسعاد البشرية، ولكنه في المساحة الثانية لا يباشر بمثل ذلك بل يعمل بصورة غير مباشرة، وذلك بتشريع موازين وضوابط معينة ثابتة يضعها بين يدي ولي الأمر الشرعي في كل زمان، ويفوض إليه أمر الحكم والتقنين في إطار تلك الموازين والضوابط المعينة، ويأمر الأمة الإسلاميّة بطاعته والانصياع له مالم يخرج عن ذلك الإطار. وهذه المساحة هي التي نسميها بمنطقة الفراغ في التشريع الإسلامي.

وبهذا التوضيح يظهر أن الشريعة الإسلاميّة وإن فوضت أمر الحكم والتقنين إلى ولي الأمر في المساحة التي نعبر عنها بمنطقة الفراغ ولكنها لم تترك هذه المساحة تحت رحمة ولي الأمر من دون أن يخطط له التخطيط اللازم لكيفية ملء هذا الفراغ، بل إنها وضعت موازين وضوابط معينة لملء منطقة الفراغ، وهذه الضوابط والموازين هي نفسها من العناصر الثابتة في التشريع الإسلامي وحالها حال باقي الأحكام الشرعية التي يجب استنباطها من الكتاب والسنة في ضوء القواعد الفقهية والأصولية العامة التي يستخدمها الفقهاء والمجتهدون لاستنباط الأحكام.

الضوابط العامة لملء منطقة الفراغ

ويمكن تقسيم الضوابط العامة التي وضعها الإسلام لملء منطقة الفراغ من قبل ولي الأمر إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول: الضوابط الراجعة إلى تعيين ولي الأمر الذي فوض إليه حق التشريع والتقنين في حدود دائرة منطقة الفراغ.